التصنيف الدولي للجامعات: قراءة في السياقات المفاهيمية

الدكتور: شوقي قاسمي، جامعة بسكرة، الجزائر

الدكتورة: صباح سليماني، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

تسعى هذه المقالة لمعالجة إشكالية التصنيف الدولي للجامعات، متخذة من التعريف بعناصر ومكونات أبرز النظم الحديثة لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي في العالم مادة للتحليل، معتمدة في ذلك على تناول متدرج، يبتدئ بتوضيح المعاني والدلالات المختلفة لمصطلح التصنيف الدولي للجامعات، مرورًا بالسياق التاريخي لنشأته وتطوره، ومن بعده العوامل الكامنة وراء بروز الحاجة إليه، وكذا تصاعد أهميته في الوسط الأكاديمي، وصولاً إلى استعراض مؤشرات وتفاصيل أربعة نماذج منه، بوصفها الأكثر ريادية ومصداقية في الأوساط الأكاديمية، والممثلة في: تصنيف شنغهاي، ملحق التايمز الأسبوعي (THES Q-S)، الويب ماتريكس، تصنيف التايمز، وانتهاءً بخاتمة تمثل ثمرة حركة فكرية تعبر عن منطق التحليل الذي التزم به عند هندسة هذه المقالة.

Abstract :

This article aims at overcoming the problematic issue of the international classification of universities .Defining the elements and the constituents of the major modern regimes to evaluate the performance of higher education institutions is at the heart of this subject's analysis. This article attempts to deal with the theme gradually. First, it starts with clarifying the copious meanings and connotations of the term “international classification of universities”. It moves then to the historical backgrounds of its evolution. After that, it discusses the reasons and the factors behind the necessity of having such categorization. It shows its significance in the academic millieu as it demonstrates the indicators and details of four of its samples. The latter are considered to be the top most credible ones .They are: Shenghahaii's grouping, the weekly Times’ THES Q-S, Web- matrix, and Times' grouping. This paper (piece) concludes with an account that expresses the intellectual movement which clears up the analytical logic we hold when we design this humble piece.

مقدّمة:

أدى تأخر ترتيب مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وعجزها عن احتلال مكانة متقدمة في كل إصدار سنوي لما أصطلح على تسميته بالتصنيف الدولي للجامعات، إلى تصاعد حدة النقاش داخل المنابر الإعلامية والسياسية حول العوامل الكامنة وراء إخفاق الجامعات الوطنية في تبوأ مكانة محترمة داخل هذه التصنيفات، والذي انتهى بإطلاق الكثير من الأحكام المتحاملة والمجانبة للحقيقة والصواب، وذلك دون بيان تفصيلي لماهية هذه التصنيفات وأنماطها، والقواعد الواجب الاحتكام إليها في كل تصنيف، وكذا المؤشرات والمعايير المعمول بها في كل منها، وغير ذلك من التساؤلات التي ظلت بدون إجابة واضحة، الأمر الذي استدعي ضرورة السعي لتوضيح الرؤيا لكافة المهتمين بالشأن الأكاديمي على الأقل، وذلك عبر طرق هذا الموضوع والإحاطة بكل ملابساته وتفاصيله، من خلال استهداف الإجابة على التساؤلات السالفة الذكر، مراعينا في ذلك التدرج الأتي:

أولا. ماذا نقصد بالتصنيف الدولي للجامعات؟:

دفع توسع دائرة المهتمين بالتصنيف الدولي للجامعات، وحداثة تداول هذا المصطلح في الأوساط الأكاديمية، إلى تعدد التوجهات والرؤى التي سعت إلى مقاربة معانيه، والتي عكست تباين نظرة المهتمين به والباحثين في إشكاليته المرجعية، وفي مصداقية المؤشرات المتبعة في كل تصنيف وغير ذلك من التفاصيل، حيث يمكن في هذا الإطار رصد ثلاثة وجهات نظر أساسية سعت جاهدة إلى ضبط تصور واضح له، يقوم أولها حول اعتباره "آلية لترتيب الجامعات وفق عناصر تقييم محددة مع مقارنة الجامعات بعضها ببعض على مستوى الأداء، بهدف توفير معلومات عن جودة الجامعات" [(1)]، أما الثانية فتنظر إليه بوصفه: "العملية التي يتم من خلالها ترتيب الجامعات والمؤسسات التعليمية والأكاديمية بصورة مستقلة، تبعا لجهة التصنيف الدولي التي تتولى هذه العملية وعلى أساس المعايير والمؤشرات المعتمدة في ذلك" [(2)].

ولتجاوز مأزق التعارض القائم في الحكم عليها هل هو آلية أم عملية؟ جنح فريق ثالث للنظر إلى الأمر في خلاصته النهائية، والتي تبرز في كونه يمثل: "قوائم بأسماء الجامعات مرتبة ترتيبا تنازليا، حيث يعتمد هذا الترتيب على مجموعة من المعايير والمؤشرات المختلفة، ومبني على إحصائيات عامة وتغذية راجعة من قبل أكاديميين عالميين وطلبة في تلك المؤسسات وخريجيها" (3).

تأسيسا على ما تقدم من أبعاد التصورية، يمكننا استخلاص جملة العناصر التي تنبني عليها منظومة التصنيف الدولي للجامعات، والمتمثلة في:

- ✓ وجود هيئات أو مؤسسات مختصة لتأطير هذه الإجراءات بصورة مستقلة وعقلانية.
- ✓ حتمية وجود منهجية معلنة ومعايير مقننة مسبقا لتحتكم إليها الجامعات المتنافسة.
- ✓ ضرورة توفر قدر عالي من البيانات الامبريقية حول مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، والمتاحة إما بواسطة المؤسسات نفسها أو عن طريق الآراء المحصلة من المسوحات الميدانية الموجهة لفائدة خبراء أكاديميين، أو طلبة منتسبين إلى هذه المؤسسات أو أي نوع أخر من المصادر.
- ✓ إجراء المقارنات بين مؤسسات التعليم العالي حول العالم، وترتيبها وفق نظام معين يكرس مبدأ الأفضلية النسبية لبعضها على بعض.
- ✓ تحديد أجال موسمية أو سنوية ثابتة لانطلاق عمليات التقييم وإصدار النتائج النهائية.

ثانيا. سياق النشأة ومسار تطور التصنيف الدولي للجامعات:

تعود البوادر الأولى لفكرة تصنيف الجامعات إلى النصف الثاني من القرن 19م، وذلك مع ظهور عدة دراسات أوربية حاولت تقييم نوعية المؤسسات

والباحثين فيها، من خلال تحديد ما إذا كانت الوراثة أو البيئة تعد العامل الأساسي في إنتاج الأشخاص المميزين والعباقرة، كما هو الحال مع دراسة العالم الانجليزي Alick Macan المنشورة عام 1890 ميلادي، تحت عنوان: "من أين نحصل على أفضل رجالنا؟" (where we get our best men)، والتي حاول فيها معرفة الجامعات التي تخرج ألمع الشخصيات، حيث ركز فيها على خصائص الشخصية البارزة في ذلك الزمان، من ضمنها العائلة، مكان الولادة، الجامعة التي ارتادوها... وخلص من خلالها لنشر تصنيفه الخاص للجامعات الموجودة حينها بناءا على عدد خريجيها من الشخصيات البارزة [4]، والذي أثر به على المهتمين بتقييم الجودة آنذاك.

وقد ظل هذا التصور مهيمن لفترة طويلة على الساحة الأكاديمية العالمية، حيث لم تكن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي تقيم من قبل جهات خارجية مستقلة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها من قبل أصحاب المصلحة المعنيين بها بشكل مباشر، من أكاديميين، طلبة، أولياء، دوائر حكومية... بل كانت تبرز بفضل سمعة أدائها الأكاديمي والبحثي، منشورات خريجيها، معاييرها المعتمدة في قبول تسجيل الطلبة فيها، قوتها المالية والإدارية، بالإضافة إلى بعض التقارير الإحصائية المبنية على جمع المعلومات من الدراسات الميدانية والاستبيانات، والتي توردها المجلات العلمية والدوريات المختصة [5].

وتشتهر أكثر في الأوساط العامة من خلال تصورات وخبرات البعض معها، وهو ما كان يؤدي إلى ترتيب تقليدي لدى المعنيين بأفضلية تلك الجامعات، كما هو الحال مع جامعة السوربون، كامبريدج، أكسفورد... إلخ والتي ذاع صيتها جميعا على هذا النحو. إلا أن ذلك أدى إلى طرح إشكال حاد، يتمثل في عدم توفر أساليب ومعايير علمية قادرة على تأكيد هذه المزاعم والآراء أو تفنيدها.

أما الشكل الحديث لتصنيف الجامعات كما هو متعارفا عليه اليوم، فقد لاحت بوادر فكرته الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت عبارة عن مبادرة محلية أطلقتها صحيفة: U.S.News and world report في سنة 1983،

وذلك حينما أصدرت تصنيفها للجامعات الأمريكية لأول مرة، بغرض مقارنة الجامعات والكليات مع نظيراتها في القطر الترابي الواحد، وهي المبادرة التي كانت دافعا لبروز تجارب أخرى مماثلة لتصنيف الجامعات في عدة دول أخرى، كما هو الحال مع التجربة الألمانية عام 1989 والبريطانية سنة 1993 ثم التجربة اليابانية سنة أخرى من بعد ذلك [6].

لتبدأ بعدها رحلة الانتشار والتوسع في باقي الدول، وتنتقل الفكرة من الصورة المحلية إلى العالمية، حيث قاد ظهور مؤسسات عالمية متخصصة لضبط الجودة وتصنيف الجامعات كما هو الحال مع "مجموعة خبراء التصنيف العالمية" IREG، و"مركز الجامعات من الطراز العالمي" (W.C.U) التابع لجامعة شانغهاي، والذي بزغ إلى الوجود في فجر سنة 2005، محطة جد هامة التقت فيها الأطراف من كل دول العالم لتبادل الآراء واقتسام المعرفة في مجال الترتيب والتميز الأكاديمي.

وذلك من خلال سلسلة المؤتمرات والنقاشات الموسعة التي بادرا إلى عقدها، والتي سمحت بتحقيق جملة من النتائج الهامة على المستويين التنظيمي والدعائي. فعلى على المستوى الأول، نجحت "مجموعة خبراء التصنيف العالمية" IREG في مؤتمرها الثاني المنعقد سنة 2006، في صياغة ما اصطلح على تسميته ب: "وثيقة برلين لمبادئ ضمان الجودة وحسن التطبيق في تصنيف مؤسسات التعليم العالي"، والتي اعتبرت الأساس الذي تنطلق منه معظم التصنيفات المعروفة اليوم والمرجع للحكم على جودتها، كما نجحت خلال مؤتمرها الثالث المنعقد في 28 أكتوبر 2007 بمدينة شنغهاي الصينية، والذي دار النقاش خلاله حول مواصفات الجامعات من الطراز العالمي من المنظور الأكاديمي، في إعلان ميلاد كيان رسمي وظيفي عرف بـ: "المرصد الدولي للترتيب والتميز الأكاديمي" مقره ببولندا في الوقت الذي أنصب فيه اهتمام "مركز الجامعات من الطراز العالمي" (W.C.U)، -في مؤتمراتها الثلاثة الأولى المنعقدة بين (2005-2009)- على كيفية ترقية النظرة المؤسساتية لإدارة وبناء جامعات من طراز عالمي.

أما على المستوى الثاني فقد اكتسب تصنيف الجامعات شهرة واسعة على المستويين العالمي والمحلي، وباتت محط اهتمام وتنافس كبرى الدول ومؤسسات البحث العلمي حول العالم، والتي تسعى جاهدة لتبوأ مكانة متقدمة في جداول التصنيف المعتمدة، لا سيما بعد أن أخذت مؤسسات التصنيف وأنظمة تقويم مؤسسات التعليم العالي في التزايد والظهور، حتى وصل عددها اليوم إلى أكثر من 50 تصنيفا، بعضها ذو طابع عالمي ويجري فيه تصنيف الجامعات حسب الأفضلية، وذلك بواسطة مؤسسات تصنيف عالمية كما هو عليه الشأن بالنسبة لتصنيف شنغهاي، الملحق الأسبوعي الخاص بمجلةالتايمز (THES) Times Higher Education Supplément... إلخ، وبعضها الأخر ذو طابع إقليمي، حيث يكون التصنيف محصورا في نطاق عدة دول تجمع بينها مواصفات وروابط مشتركة (جغرافية، عقائدية...) .

كما هو عليه الأمر بالنسبة للتصنيف الأوربي للجامعات الصادر عن المفوضية الأوربية، أو التصنيف الخاص منظمة المؤتمر الإسلامي، وبعضها الأخر ذو صبغة محلية صرفة، ويقوم على تصنيف الجامعات المتواجدة داخل إقليم البلد الواحد، كالتصنيف الأسترالي، التصنيف النيوزيلاندي، الماليزي، البرازيلي، الكوري... إلخ، وذلك بعد أن سارعت الكثير من الدول للاستلهام من التجربة العالمية الناشئة والاقتباس منها، مع إدراجها لتعديلات في منهجية ومعايير التقويم المعمول به بما يتناسب مع خصوصية واقعها، بغرض معرفة أيا من جامعتها الوطنية أرقى.كما ظهرت عدة تصنيفات أخرى سواء من قبل الأفراد أو مؤسسات مختصة، تهتم بترتيب الكليات والأقسام في مجالات معرفية محددة.

كما هو الحال بالنسبة لترتيب الطبقي لأقسام الاقتصاد في الجامعات الأوربية، الترتيب العالمي لأقسام وكليات العلوم السياسية، مدارس إدارة الأعمال وتصنيفها وفق مستويات عمدائها وقدراتهم القيادية وسماتهم وإنتاجهم العلمي ومؤهلاتهم العلمية [7].

ثالثا. دواعي النشأة وعوامل التطور:

ينبع تزايد الاهتمام في الأوساط الأكاديمية وحتى الإعلامية والسياسية منها بالتصنيف الدولي للجامعات، كحتمية لمجموعة متنوعة من العوامل أوجدتها متطلبات حياتية حديثة، والتي من جملتها نذكر ما يلي:

1. لعب العامل السياسي دور معتبر في التمكين لتطور مبادرة التصنيف الدولي، حيث أن تعاظم الاعتراف العالمي بأن المعرفة هي قاطرة النمو الاقتصادي وإحدى أوجه التنافسية العالمية، وأن الجامعات هي العامل الحيوي في هذا المجال ولا سيما الجامعات البحثية منها، والتي تعد ضمن المؤسسات الرئيسية لاقتصاد المعرفة في القرن الواحد والعشرين، دفع إلى التسليم بأن المراتب المحصلة في التصنيف الدولي للجامعات، تعكس إلى حد كبير مستوى التقدم العلمي لبلدانها، وهو ما أدى بالكثير منها إلى تتبع بانشغال كبير نتائج هذه التصنيفات، بل وحتى العمل على تحفيز مؤسساتها الجامعية على دخول نادي النخبة العالمية، من خلال تخصيص ميزانيات كبيرة جدا لقطاع التعليم العالي [8].
2. حاجة صناع القرار وواضعي السياسات التعليمية الجامعية في شتى بلدان العالم، الساعية إلى ترقية منظوماتها الجامعية والبحث العلمي، إلى أداة قيمة تمكنهم من تحديد مكامن الضعف والمعوقات التي تواجه الجامعات من ناحية الجودة والكفاءة، وتحديد أفضل الطرق والممارسات التي تمكنها من تدارك ذلك. كما كان عليه الحال بالنسبة فرنسا، والتي دفعتها النتائج المتدنية التي حصلت عليها جامعاتها خلال السنوات المنصرمة في الإصدار السنوي لمعيار **شنغهاي**، لمباشرة إصلاحات عميقة أدت إلى إقرار نظام وقوانين جديدة تمنح الجامعات مزيدا من الحريات والحوافز العلمية [9].
3. الحاجة لوجود تصنيفات دقيقة وموثوق بها، وذلك بعد الطفرة الكبيرة والتوسع الكمي غير المسبوق المسجل في مؤسسات التعليم العالي في العالم، جراء التحول الطارئ على مفهوم الجامعات اليوم والتي لم تعد

خيار نخبوي، في مقابل عدم توفر أساليب علمية قادرة على متابعت مستجدات التطور الهائل الحاصل في مؤسسات التعليم العالي بشفافية وبصفة دورية، وهو ما دفع بعض المهتمين إلى القول بأنه لو لم توجد التصنيفات لاخترعناها.

4. التنافس المحموم بين الجامعات العالمية على استقطاب -حسب أحدث الإحصائيات المتداولة اليوم- أكثر من 03 ملايين طالب من مختلف أصقاع العالم، والذين يسعون للالتحاق بأفضل الجامعات العالمية لقاء التزامهم بتحمل أعباء التكوين الذي يتلقونه [10]، في ظل توجه مؤسسات التعليم العالي في الدول المنتهجة لخيار اقتصاد السوق، بالمراهنة على إمكانياتها الخاصة ومواردها الذاتية في مجال تمويل نفقاتها المختلفة، وهو ما يجعل من التصنيف يتيح الفرصة للطلاب للتعرف على الخيار الذي يقدم الفوائد الأكاديمية مقترنة بالقدرة على اقتنائها، على أساس أن نجاح الجامعات في استقطاب أكبر عدد منهم، هو في نهاية المطاف رهين "قيمة العلامة التجارية" التي تحوزها كل مؤسسة، حتى إذا سلمنا بحقيقة أن جودة البحوث المقدمة لا تعكس بالضرورة كفاءة ورفعة مستوى التدريس المقدم، إلا أن ذلك يبقى ذو تأثير كبير في نفسية الطلاب ونظرتهم للشهادة الجامعية التي سيحصلون عليها، والتي يظل يطغى عليها التركيز على قيمتها التجارية في عالم سوق الأعمال.

5. التطور الحاصل في الوظائف والمهام الأساسية للجامعات اليوم، حيث لم تعد أدوارها تنحصر في مجالات التعليم والإعداد المهنيين في مجالات: الطب، الصيدلة، المعلوماتية، القانون وما شابههما من حقول معرفية [11].

6. بل باتت مؤسسات ذات طابع بحثي تنجر عنه مرامي تجارية واقتصادية، فرضتها معطيات البيئة التي تحتكم في متغيراتها إلى اقتصاد السوق.

رابعا. أهمية التصنيف الدولي للجامعات: تتلخص أهمية التصنيف الدولي للجامعات فيما يلي:

- يعتبر مؤشر رصد وبيان توثيق لما يحدث من تغيرات بمرور الزمن في مؤسسات التعليم العالي وذلك على المستويين الإقليمي والدولي.بالرغم من حدة الجدل المحتدم حولها، فهي تعد أبرز وسائل تقييم التعليم العالي والبحث العلمي في مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث أوجدت هذه التصنيفات أدلة حيادية للمقارنات المرجعية الشفافة والنزيهة بين واقع هذا القطاع في شتى ربوع العالم، مما يدفع إلى التسليم بأن تدرج الجامعات في قوائم التصنيف، تعكس قيمة الجامعة النسبية مقابل مثيلاتها من الجامعات المحلية والإقليمية [(12)].
- رفع القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال تبيان محلها في ترتيب الجامعات في المحيطين الإقليمي والعالمي، حيث أنه ومع عولمة البيئة الأكاديمية أصبحت شتى الجامعات تسعى لمقارنة مرجعياتها، طرق تكوينها، أساليب تسييرها... إلخ مع مثيلاتها، ومن ثمة تبيان ما تحقق وما الذي زال ينتظر حتى تصل إلى مصاف الريادية، وهو ما يسمح بتعميق كفاءة المؤسسات البحثية في أداء عملها بشكل يتواكب مع تطورات العصر، ولا أدل على ذلك من التجربة الصينية.
- دعم وتفعيل عمليات الترويج وتسويق مخرجات البحث العلمي لمختلف مؤسسات التعليم العالي محليا ودوليا [(13)].
- وهو ما من شأنه أن يضمن ارتفاع حجم الطلب على مخرجات المؤسسات الرائدة وزيادة عروض التعاون المقدمة لها.
- تبحث في إشكالية جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، والتي تعد الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية.

نشر ثقافة العالمية بين كافة العاملين والمنتسبين لمؤسسات التعليم العالي على تباين مستوياتهم (أساتذة، طلبة، رؤساء أقسام، عمداء كليات...)، وجعلها هدفا استراتيجيا لتحقيق الريادة العالمية [14].

خامسا. معايير التقويم المعتمدة في أهم التصنيفات الدولية للجامعات:

تتعدد التصنيفات الدولية للجامعات وتتباين ليس فقط في طبيعة أهدافها، والظروف التي صاحبت نشأتها، وسمعتها في الأوساط الأكاديمية المختصة، بل يمتد الأمر حتى لنوعية المعايير المستخدمة في كل منها، حيث وضعت في هذا الإطار كل منظومة للتصنيف مجموعة من المؤشرات والمعايير الخاصة بها، والتي يتمتع كل مؤشر فيها بوزن نسبي أو حصة مئوية معينة تعادل في مجموعها الكلي 100%، ومن ثمة ترتب وتصنف الجامعات بناء على حجم المجموع الذي تحصل عليه في نهاية المطاف، وهي المعطيات الواجب على الجامعات الراغبة في التنافس على مكانة متقدمة في التصنيف الدولي إدراكها والالتزام بها. وسوف يتم هنا التركيز على استجلاء المعايير الخاصة بأربعة تصنيفات منها فقط، وذلك بوصفها الأهم والأكثر اتصافا بالإجماع بين عموم الملاحظين، وهي كالأتي:

1.5 التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية:

ويعرف أيضا باسم تصنيف **شنغهاي**، وهو المسمى الأكثر شهرة له في الأوساط الأكاديمية، ويرمز له اختصار ب (ARWU)، وهو الذي يعتبر أول تصنيف عالمي للجامعات بمعناه الحديث، وذلك بعد أن جرى اعتماده لأول مرة في يوليو 2003 من قبل جامعة **جياو تونغ شنغهاي** الصينية، حيث تمثل الغرض الأساسي من وراء صياغة هذا التصنيف في معرفة المركز الحقيقي للجامعات الصينية من حيث الأداء الأكاديمي والبحثي في الترتيب العالمي، بغية تمكينها من تحسين ترتيبها وتضييق الفجوة بينها وبين ما يسمى بجامعات النخبة العالمية، من خلال العمل على إعادة صياغة أهدافها الإستراتيجية وفق هذا المنظور [15].

ويعتبر هذا التصنيف اليوم، فضلا عن كونه أقدم هذه التصنيفات أكثرها انتشار وقبولا في الأوساط الأكاديمية، وذلك نتيجة المزايا التي يحوزها والتي جعلت منه مرجعا تتنافس كبرى المؤسسات الأكاديمية العالمية على تبوأ مكانة بارزة فيه، والتي من جملتها نذكر ما يلي:

- خلو التصنيف من الأهداف التجارية، والاستقلالية المالية للمؤسسة القائمة على إصدار هذا التصنيف، جعل القائمين عليه بمنأى عن كل ألوان الضغوط التي من شأنها التأثير في الترتيب النهائي.
- تأخر ترتيب الجامعات الصينية واحتلالها مراتب خارج دائرة 100 جامعة الأولى عالميا، في مقابل تقدم تصنيف الجامعات التايوانية في الترتيب العالمي، برغم الحساسية المفرطة التي تطبع علاقة البلدين، عزز الاعتقاد أكثر بنزاهة التصنيف وعدم تلاعب القائمين عليه بالمؤشرات والمعايير المستعملة.
- استناده إلى بيانات يمكن الوصول لمصادرها بكل بساطة ويسر، من قبل المتتبعين والمهتمين في هذا الشأن لتوفرها على شبكة الانترنت، وذلك بعيدا عن كل أشكال المعلومات التي توردها المؤسسات الجامعية عن نفسها.
- النشر التفصيلي للنتائج النهائية لكل إصدار، فضلا عن شفافية الإجراءات المنهجية المتبعة في هذا الشأن وموضوعية المؤشرات المعمول بها [16]، واللتان يمكن الوقوف عليهما في التفصيل الأتي:

1.1.5. منهجية التقويم المتبعة:

تقوم فلسفة العمل التي يستند إليها القائمين على هذا التصنيف على فحص وتقييم 2000 جامعة حول العالم، وذلك من أصل عشرة ألاف جامعة مسجلة على مستوى منظمة اليونسكو، شريطة امتلاكها المؤهلات الأولية التي تخولها الولوج لهذا التصنيف، والتي يأتي في مقدمتها حيازة أحد أعضائها على

الأقل أو بعض خريجيها على جوائز وأوسمة علمية مرموقة، أو ينتمي إليها باحثون أكثر استشهاد بهم في الأبحاث العلمية، إضافة إلى انتقاء الجامعات الكبرى في كل بلد، على وجوب تمكنها من نشر عددا مهما من المقالات والتي أحصتها دلائل النشر العلمي المتعارف عليها عالميا. ليتم فعليا ترتيب 1000 جامعة الأولى منها ترتيبا تنازليا، على أن تضم اللائحة التي تنشر على شبكة الانترنت في شهر سبتمبر من كل سنة 500 جامعة الأولى فقط [17].

كما يقدم أيضا هذا التصنيف ترتيب لجامعات بعض البلدان، وكذا بعض المجالات كالهندسة، العلوم الإنسانية، وبعض التخصصات كالفيزياء والكيمياء... إلخ [18].

2.1.5. مؤشرات التصنيف المنتهجة:

يتسند تصنيف شنغهاي على مجموعة من المؤشرات بالغة الدقة، والتي يتمتع كل واحد منها بوزن نسبي تبعا لمقدار أهميته وتأثيره في منظومة التقييم، كما سيأتي بيانه معنا في التفصيل التالي:

أ. جودة الأداء البحثي: وتقاس هي الأخرى كذلك من خلال مؤشرين فرعيين، يحوزان على حصة متساوية فيما بينهما قدرها 20% لكل واحد منهما، بحيث يعنى المؤشر الأول منهما بمجموع المقالات المنشورة في دوريات علمية دولية محكمة من شاكلة مجلتي العلوم **Science** والطبيعة **Nature**، مع إهماله والعمل على إعادة توزيع وزنه على المؤشرات الأخرى، بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية المختصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. أما المؤشر الفرعي الثاني، فيستهدف الإحاطة بأعداد المقالات الواردة سنويا في دليل النشر العلمي الموسع (Science Citation Index Expandea)، وكذا دليلي النشر الخاصين بالفنون والعلوم الإنسانية (Arts & Humanities Citation Index)، والعلوم الاجتماعية (Social Science Citation Index) [19].

ب. **جودة التعليم**: وتمثل ما نسبته 10% من المجموع الكلي لمؤشرات التقويم، وتقاس بعدد خريجي الجامعات الحاصلين على جوائز عالمية معترف بها، مثل: جوائز نوبل أو أوسمة فيلدز في الرياضيات وما شابههما.

ج. **جودة أعضاء هيئة التدريس**: وتحدد هذه الجودة من خلال مؤشرين فرعيين يتمتع كل منهما بوزن نسبي قدره 20% من مجموع التقييم الكلي، يتعلق الأول منهما بأعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز علمية ذات طابع دولي من شاكلة جائزة نوبل في الاقتصاد وغيرها. أما الثاني، فهو خاص بأعداد الباحثين الأكثر استشهادا بأعمالهم العلمية ضمن واحد وعشرون تخصصا علميا (*).

والتي يتم الحصول عليها اعتمادا على ما تورده قواعد بيانات Thomson Scientifique.

د. **الأداء الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمية**: ويحتسب هذا المؤشر المقدرة قيمته ب 10% من المجموع الكلي للتقييم، بقسمة مجموع أوزان المؤشرات السابقة على عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين في مجالات التخصص المحددة، وفي حالة تعذر الإلمام بحجم هيئة التدريس في مؤسسات بلد ما، فعملية التقييم تقتصر على احتساب أوزان المؤشرات السابقة فقط (20).

2.5 **تصنيف ملحق التايمز للتعليم العالي** THE TIMES Q-S:

يصدر عن مؤسسة **كواكواريلي سيموندس** البريطانية، الرائدة عالميا في مضمار تقديم المعلومات الأكاديمية والمهنية، والتي اشتغلت منذ تاريخ إنشائها في سنة 1990 في مجال الحصول على المعلومات عن برامج التكوين والدراسة بالجامعات في كل أنحاء العالم، بغرض إصدار دليل يساعد الطلبة على اختيار المؤسسات التي تناسب إمكانياتهم وتطلعاتهم، لتلج بعدها عالم التصنيف الدولي للجامعات، حيث نجحت في إصدار أول تصنيف لها في سنة 2005، وذلك بالشراكة مع مجلة التايمز للتعليم العالي، والذي هدفت من ورائه إلى تقييم الأداء العام للجامعات في مجالي البحث والتعليم، والتنويه بتلك التي تميزت واتخذت لها مواقع متقدمة على الخارطة الدولية للتعليم العالي (21).

1.2.5. منهجية التقويم:

تصدر مؤسسة كواكواريلي سيموندس تصنيفها السنوي لأول 700 جامعة في العالم في الربع الثالث أو الرابع من كل سنة، كما تصدر أيضا تصنيفات خاصة بأول 500 جامعة أسيوية، والمائتي جامعة الأولى من أمريكا اللاتينية، فضلا عن تميزها بإمكانية إفراد اهتمام خاص بالترتيب حسب الاختصاص كالآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والإدارية والهندسة وعلوم الحياة [22].

وينبني هذا التصنيف على استعراض نتائج استبيانات استطلاعية، لأراء الخبراء والأكاديميين في شتى أنحاء العالم إزاء خمسة مجالات أساسية للبحث، وهي: العلوم الاجتماعية والإدارة، الآداب والعلوم الإنسانية، العلوم الطبيعية، علوم الحياة والطب، الهندسة والتقنية، وذلك عقب القيام بمسح يشمل أكثر من 08 ألاف مؤسسة رائدة في العالم موزعة على 150 بلدا، وأكثر من 120 ألف شخص عامل في مجال التعليم العالي والبحث العلمي [23].

إلا أن القائمة النهائية للنتائج المعلنة للتصنيف لا تضم سوى الأربعمائة مؤسسة جامعية الأولى منها فقط، أما الأخرى فتصنف ضمن مجموعات من 401-450، ومن 451- 500، ومن 501-550... وهكذا دواليك [24].

2.2.5. مؤشرات التصنيف:

يعتمد هذا التصنيف في سعيه لترتيب الجامعات دوليا، على أربعة مؤشرات رئيسية ذات بنية هيكلية الطابع، تتقصى الأدوار المعقدة للجامعة، وتتعمق في تحليل مقوماتها وتقييم مستوى جودة العملية التعليمية فيها، ومدى الاستفادة من بحوثها النظرية والتطبيقية، ووصف قدرات خريجيها في المراحل المختلفة، بالإضافة إلى السمعة التي تتمتع بها الجامعة، وهي المؤشرات التي يمكن الوقوف عند تفاصيلها أكثر فيما يلي:

أ. جودة التعليم: وتشغل الصف الثاني من حيث الوزن النسبي الذي تحوزه بين باقي المؤشرات بحصة قدرها 20%. ويتم الحكم عليها بناء على مؤشر وحيد،

أعتبر دليل واضح وكافي على بيان مدى التزام الجامعات بتطبيق ومراعاة أحد عناصر الجودة في العملية التدريسية، وهو نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة.

ب. جودة البحث: ويتم الحكم عليها وبيان مقدار كفاءتها من خلال مؤشرين فرعيين وهما:

- **تقويم النظير**: والميزة الرئيسية لهذا المؤشر تتمثل في كونه يحوز لوحده على ما نسبته 40% من قيمة هذا المعيار، ما يجعله صاحب الحصة الأكبر بين باقي مؤشرات الأخرى المعتمدة في هذا التصنيف، وهو الذي يتم قياسه عن طريق سبر أراء الأكاديميين والخبراء حول أفضل أماكن العمل داخل مجالات تخصصهم من خلال خبراتهم العلمية، دون أن يمتد نطاق التقييم إلى المؤسسات الأكاديمية التي يشتغلون فيها، مع مراعاة إعطاء أوزان متساوية للمسح بين مختلف التخصصات، وذلك لضمان توازن في الانتشار وعدالة في التوزيع والدقة في رصد الأمور [25].
- **الاستشهادات**: وتتمتع بوزن نسبي قدره 20% بين مجموع المؤشرات الأخرى المعتمدة في هذا المعيار، وتعد هي الأخرى مؤشر دال على مستوى قوة نشاط الأداء البحثي ورصانة المحتوى العلمي وجاذبيته للمجتمعات الأكاديمية، والذي يمكن إدراكه من خلال حجم الإشارة المرجعية والاستشهادات التي حققتها المقالات والبحوث المنشورة والتي تجمعت خلال 05 سنوات الأخيرة، حيث كلما زاد عددها حسب قاعدة بيانات Scopus -المختصة في مجال رصد الاقتباسات والاستشهادات المرجعية- كلما أرتقت درجة أعلى على هذا المقياس [26].

ج. **توظيف الخريجين**: والمؤشر المستند إليه في هذه الحالة والحائز على حصة 10% من القيمة الإجمالية لمعيار Q-S، يقوم على تقويم سوق العمل من خلال إدراك قيمة مخرجات الجامعة وسمعتهم لدى أرباب العمل، بناء على رصد عالمي لأراء جهات التوظيف عن أفضل المخرجات الجامعية بالنسبة إليهم استنادا لخبرتهم خلال 03 سنوات متتالية [27].

وذلك من حيث قدرتهم على الإبداع والابتكار والتحليل والسلوك الوظيفي، وهو ما يعكس جودة منتوج بشري أطر في مؤسسات تكوين محددة للتوظيف في كبرى المؤسسات العالمية، والتي باتت تتنافس اليوم على التعاقد المسبق والظفر بهم قبل تخرجهم.

د. **النظرة العالمية للجامعة**: وتتحدد بناء على مؤشرين فرعيين يتمتعان بوزن نسبي يقدر ب 5% لكل منهما، وهما على التوالي:

- **أعضاء هيئة التدريس الأجانب**: أي نسبة الأساتذة الأجانب الذين يتم انتدابهم وإلحاقهم بهيئات التدريس بالجامعات، وذلك من منطلق أن الجامعات الساعية نحو الريادية والعالمية، تكون أكثر حرصا وتجندا على استقطاب أفضل الكفاءات حتى من خارج نطاق جغرافيتها الوطنية، من خلال سعيها لتوفير كافة الشروط المهنية والبيداغوجية الحاضنة لهذه الكفاءات، ما سيكون له الأثر الايجابي الأكبر بعد ذلك على مستوى الأداء والبيئة الأكاديمية.
- **الطلبة الأجانب**: ويعبر عنه من خلال تحديد نسبة الطلبة الأجانب فيها قياسا بالمجموع الكلي للطلاب المنتسبين إليها، ليعكس بذلك مدى جاذبية المؤسسات الأكاديمية للطلبة الأجانب للدراسة فيها، كأحد أشكال نجاحها في استقطاب أصحاب المواهب والإمكانيات المعرفية الواعدة، والذين يقصدونها بكثافة جراء كفاءة مستويات التكوين فيها، فضلا عن تمتعها بسمعة رائدة في الأوساط الأكاديمية والمهنية.

3.5. التصنيف الجامعي العالمي على شبكة الانترنت:

ويسمى اختصارا بتصنيف "ويب ماتريكس" **Webmatrix**، ويعرف بحسب موسوعة **ويكيبديا** بأنه "مبادرة لتحسين حضور المؤسسات الأكاديمية والبحثية على مواقع الإنترنت، ولتشجيع وتوفير وصول مفتوح ومجاني للمعلومات ونشر النتائج العلمية" [(28)]، فهو بهذا المعنى لا يهدف إلى ترتيب أو

تصنيف الجامعات بحسب معيار الجودة أو المكانة العلمية، بقدر ما يترجم درجة التزامها وحرصها على تسجيل حضورها في الشبكة العنكبوتية، من خلال الرفع من حجم وجودة ما تعرضه من تفاصيل عن إنتاجها البحثي، وتمكين المهتمين في شتى أنحاء العالم من الوصول إليه بيسر، بغية تقليص الفجوة الرقمية بين مختلف الجامعات [29]، أي أن الترتيب في هذا التصنيف يعتمد على حجم ونوع المعلومات المتوفرة عن الجامعات في مواقعها الالكترونية، وتسمى هذه الطريقة بالتصنيف المعتمد على الانترنت Web Ranking.

ويعود الفضل في إصدار هذا التصنيف إلى الجهود الجبارة التي بذلتها مختبرات "مجموعة سايبر ماتريكس" الخاضعة لوصاية المجلس الوطني للبحوث في اسبانيا، والتي اجتهدت منذ منتصف تسعينات القرن الماضي على تطوير إطار عمل لتقييم المؤسسات الأكاديمية، وأعلنت عنه في المؤتمر الدوري للجمعية الأوربية لدراسات العلوم والتقنية **(EASST)** المنعقد سنة 1996 في **بلفيلد** بألمانيا، لتبدأ من ثمة عملية جمع البيانات بصورة آلية من المواقع الالكترونية للجامعات الأوربية أولا، من خلال مشروع تبناه الاتحاد الأوربي في سنة 1999، قبل أن يتوسع مجال التصنيف بعد ذلك ليطال كل دول العالم دون استثناء، حيث نشر نتائجه للمرة الأولى في سنة 2004 [30]، وذلك بعد تطبيق خوارزمية التصنيف على حوالي 16 ألف جامعة من كل بلدان العالم. وتكمن أهمية هذا التصنيف فيما يلي:

قدرته على تقييم عدد كبير من الجامعات يصل إلى حد 20 ألف جامعة [31]:

- أضاف القائمون عليه فصلا للتحليل المقارن بين نتائج ترتيب الجامعات في كل قارة على حدا، وإعلان أفضل 100 جامعة فيها وبين القارات المختلفة حول العالم.
- حداثة بياناته والتي تجدد دوريا خلال كل 06 أشهر، حيث تجمع المعلومات في شهري جانفي وجوان وتنشر في الشهر الموالي لعملية جمعها [32].

في الوقت الذي تحدث بيانات غيره من التصنيفات كل سنة، مما يجعله مواكبا لكل المستجدات التي تطرأ في المشهد الأكاديمي العالمي في حينها.

1.3.5. منهجية التقويم:

الشرط الأساسي الذي يتم مراعاته للاعتماد أي جامعة أو مركز بحث ضمن قوائم هذا التصنيف، هو ضرورة توفرها على نطاق الكتروني واحد على الأقل، أما تلك التي ليست لها مواقع الكترونية فتستبعد أليا من التصنيف، حيث يتم استخدام أدلة الجامعات للوصول إلى تلك المواقع بشكل مباشر، مع إمكانية الاستعانة بمحركات البحث وقواعد البيانات المتاحة، للحصول على المعلومات الدقيقة على مواقع الجامعات المعنية بالتصنيف في حالة تعذر ذلك، كما هو الشأن بالنسبة لمحرك البحث قوقل **Google**، ياهو **Yahoo**، لايف سيرش **Live Search**، إكساليد (33) **Exalead**.

2.3.5. مؤشرات التصنيف:

سعى القائمون على هذا التصنيف في تصميمهم لمؤشراته، إلى تعدي حد الاكتفاء بتقييم النشاط البحثي فقط، وتوسعة دائرة الاهتمام إلى أثره في الجامعة، معتمدين على مفاهيم تصنيف شنغهاي التجميعي للنشر الالكتروني، والقائمة على فكرة الأثر الشبكي للمعلومة، وذلك من خلال استخدام مجموعة المؤشرات التالية:

أ. **الأثر:** ويمثل لوحده 50% من قيمة هذا المؤشر، وهو يعتمد على تأثير جودة المحتويات مواقع الجامعات بناءا على استفتاء افتراضي، وذلك من خلال حساب عدد الروابط الخارجية التي يستقبلها الموقع الالكتروني للجامعة من مواقع أخرى لا سيما محركات البحث منها، وهو ما يمثل اعترافا بالمكانة المؤسساتية والأداء الأكاديمي وقيمة المعلومات وفائدة الخدمات بحسب إدراجها في هذه المواقع، بناء على معايير الملايين من محرري شبكة الانترنت من جميع أنحاء العالم، والتي يتم

حصرها وتقييسها إحصائيا من قبل جهات محايدة ومختصة من شاكلة: ماجستيك (Majesticseo) وأهرافس (Ahrefs).

ب. **الوجود الشبكي:** ويحوز 20% من قيمة هذا المعيار، وهو يشير للعدد الإجمالي لصفحات الويب المستضافة في النطاق الالكتروني الرئيسي للجامعة، شاملة الصفحات الثابتة منها والمتحركة وذلك وفقا لما تم رصده من قبل محركات البحث الشهيرة، ك: Google.

ج. **الانفتاح:** ويقصد به مدى توجه الجامعات للإسهام في بناء المحتوى المعرفي العالمي، عبر إقامة مستودعات بحث مؤسساتية في شكل مكتبات رقمية كما هو الحال مع المكتبة الالكترونية لمحرك البحث الشهير Scholar google، وما تحتوي عليه هذه الأخيرة من ملفات ثرية ذات صيغ محددة اللواحق، ك: Doc، PDF، PPT، Docx... ويعطى لهذا المعيار وزنا نسبيا قدره 15٪ [34].

د. **التميز:** ولا يختلف عن سابقه من حيث الوزن النسبي، وهو الذي يختص بالبحث في جودة الأوراق العلمية المنشورة من قبل أساتذة الجامعات المعنية بالتصنيف، من خلال الوقوف على مدى مصداقية الدوريات العلمية التي نشرت فيها هذه الأعمال، وكذا مدى الإشارة إليها واستخداماتها من قبل الغير في مواطن بحثية أخرى [35].

4.5. تصنيف التايمز للتعليم العالي:

يرجع تاريخ الاعتماد الرسمي له إلى سنة 2010، وذلك عقب انفصاله الرسمي سنة من قبل عن التصنيف المسمى Q-S، وهو يعد بحسب الكثير من المتتبعين للتطور الحاصل في مجال التصنيف الدولي للجامعات، من بين أكثرها حداثة وطموحا للتعلم من التجارب والخبرات السابقة له في هذا المجال، وبتالي فهو أقدرها على تقديم نموذج شامل، وذلك انطلاقا من حرص القائمين عليه على رسم خط سير مغاير لما هو معمول به في التصنيفات الأخرى، والذي يتبدى لنا في منهجية العمل ومجموعة المؤشرات التي جرى اعتمادها، واللذان سنقف على تفاصيلهما أكثر فيما هو وارد أدناه.

1.4.5. منهجية التقويم:

اتجهت مجلة **التايمز** للاعتماد على معايير جديدة للتصنيف العالمي للجامعات، وذلك بعد دراسة مستفيضة قامت بها المجلة لنوعية المعلومات التي تجمعها من الجامعات العالمية وطرق تقييمها، ودفعتها للعمل على تطوير أساليب جديدة لزيادة الدقة والتوازن والشفافية لجداول المعلومات السنوية للجامعات، وذلك من خلال إضافة مؤشرات أداء أكثر واقعية وطرق أكثر تطورا وعمقا في تحليل المعلومات، إضافة إلى الاعتماد على مرئيات يقدمها المجتمع الأكاديمي، مستفيدة في ذلك من تعاونها الوثيق مع مؤسسة "رويتز" والتي تعتبر الأولى عالميا في مجال الأبحاث وتحليلها، معتمدة في مساعيها هذه على استطلاع أراء الأكاديميين والإطارات إزاء المؤسسات المتخرجين منها. ويستثنى من التقرير كل الجامعات التي يقل إنتاجها العلمي عن 200 ورقة بحثية سنويا، بغرض ضمان أن يكون حجم البيانات المجمعة كافية لإجراء مقارنات صحيحة إحصائيا، وذلك إلى جانب تلك التي لا تدرس المرحلة الجامعية الأولى، أو تلك التي تدرس تخصصات محددة فقط [36].

2.4.5. مؤشرات التصنيف:

يتكون تصنيف التايمز للتعليم العالي من 13 مؤشرا فرعيا، موزعة بدورها على 05 مجوعات أخرى من المؤشرات الرئيسية، والتي جرى اختيارها بعناية فائقة لتعكس مدى شمول وتوازن نشاط الجامعات في مناحيها الأكاديمية والبحثية والاجتماعية، جعلت القائمون عليه يدعون أنه الوحيد الذي يقيس الوظائف الأساسية للجامعة بشكل متكامل، كما سيوضحه لنا العرض التالي:

- **التدريس**: يمثل 30% من القيمة الإجمالية لهذا المعيار، ويتكون هو الأخر من 05 مؤشرات فرعية، صممت لتقدم تقييما مقارنا لمستوى عملية التدريس بالمؤسسات التعليمية من منظور كل من الطلبة والأكاديميين، وهي: نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، نسبة الطلاب إلى عموم الإطارات والمسيرين في الجامعة، وكذا نسبة طلبة المرحلة الجامعية الأولى

إلى طلبة الدراسات العليا، ومدى تنوع التخصصات الفرعية ضمن التخصص الرئيسي، وحجم الدخل الناتج عن التدريس مقابل إجمالي أعداد هيئة التدريس [37].

- **البحث العلمي:** ويتمتع بنفس الوزن النسبي الذي يحوزه سابقه، مع فارق يتمثل في كونه يتوزع على 03 مؤشرات فرعية وهي: الكم ويقصد به عدد البحوث المنجزة قياسا إلى عدد الباحثين المتواجدين بالمؤسسات الأكاديمية (6%)، والدخل أو العائد المادي الناجم عنها كمؤشر دال على إمكانية استمرارها ونجاحها (6%)، وأخيرا سمعة الجامعة بين نظيراتها ومدى تميز أعمالها البحثية المحكمة والمنشورة في الدوريات العلمية المختلفة (18%).
- **الاقتباس العلمي:** يعد مؤشر مفرد، يقدر حجم إسهامه في القيمة الإجمالية لهذا المعيار بما نسبته 30%، وهو الذي يعنى بقياس دور الجامعة في تنمية المعرفة الإنسانية بالأفكار الجديدة، وإفادة المجتمعات الأكاديمية الأخرى منها، وذلك من خلال عمليات الاقتباس والنقل المعرفي لأجزاء من أعمالها المنشورة إلى مؤسسات وأعمال أكاديمية أخرى، وذلك بالاستعانة بقاعدة بيانات "تومسن رويتز" التي تشمل جميع العلوم والمجالات المعرفية [38].
- **المدخول الصناعي للإبداع:** يقيس هذا المؤشر المفرد أيضا، قدرة المؤسسات الجامعية على مساعدة القطاعات الصناعية بالمنتجات والأفكار الإبداعية والاستشارات، وذلك بوصفها مؤسسة عصرية تعمل في مجتمع معرفي، ويتم رصد حجم التبادل المعرفي وما نتج عنه من إيرادات مقابل أعداد الباحثين في الجامعة، وذلك بنسبة تمثيل تعد هي الأضعف بين كل المؤشرات المعتمدة، حيث لا تتعدى حد 2.5% من إجمالي قيمة المعيار.
- **المنظور الدولي:** ويتحدد من خلال 03 مؤشرات فرعية بحصة 2.5% لكل واحد منها، وهي التي تتلخص في حجم الحراك بين أكاديمي الجامعة

وأقرانهم في جامعات الدول الأخرى، وكذا عدد الطلبة من جنسيات أخرى الذين نجحت الجامعات في استقطابهم للدراسة بها، إلى جانب نسبة منشورات الجامعة التي أسهم فيها مشاركون من دول أخرى كباحثين مشاركين [39].

خاتمة:

ما يمكن قوله في الأخير، هو أن ما تطرقنا إليه في هذا المقال، لا يعدو إلا أن يشكل نزر يسير من مضامين بعض من أشهر هذه التصنيفات، والتي تظل برغم أهميتها وسعة الانتشار الذي تحوزه في الأوساط الأكاديمية اليوم لا تحظى بإجماع مطلق، وهو الأمر الذي يمكن تلامسه فيما يساق ضدها من تحفظات، سواء ما تعلق منها بنوعية وأوزان المؤشرات المعتمدة أو المنهجية المتبعة في كل منها، أو حتى بمشروعية المقارنة في حد ذاتها كمبدأ عمل أساسي فيها، وغيرها من النقاط التي لم يسعنا المقام للتطرق إليها في هذا المقام، -والتي من شأنها أن تشكل مشروع معالجة بحثية لاحقة- وهو ما يبقي باب البحث والاجتهاد مفتوحا أمام إمكانية بروز أخرى جديدة، تكرس تفاصيل معالجة مغايرة كليا أو جزئيا لما هو جري العمل به الآن، وتدفع باتجاه الارتقاء أكثر بمعايير تقييم الجودة في مؤسسات التعليم العالي في العالم.

❖ **هوامش البحث:**

(1) كريم بكنام صدقي عبد العزيز، تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات في التصنيفات الدولية: جامعة القاهرة، مجلة**Cybrarians Journal**، العدد 37، مارس 2015، ص 02.

(2) أحمد ثابت هلال كريم، واقع الجامعات العربية والإسلامية من التصنيفات العالمية: رؤية مهنية لتصميم ووضع معايير أكاديمية موحدة لتصنيف الجامعات العربية الإسلامية، ورقة عمل قدمت لأشغال المؤتمر الدولي الأول حول: **تطوير التعليم العالي في العالم العربي والإسلامي في عصر العولمة والمعرفة**، جامعة النهضة، 2015، ص 47.

(3) محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والبحرينية منها: رؤية نقدية، ورقة عمل قدمت لأشغال المؤتمر الثالث للهيئة الوطنية **للمؤهلات وضمان الجودة للتعليم والتدريب**، البحرين، ص .6

(4) سعيد صديقي، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، **رؤى إستراتيجية**، أبريل 2014، ص 09.

(5) طارق قاسمية & إيمان طرابلسي، **دراسة حول مؤسسات تقييم الجامعات حول العالم: توصيات خاصة بالجامعة الافتراضية السورية لتحسين ترتيبها عالميا**، 2013، ص 04.

(6) نايف عبد الله اللهيبي & علي حسين حورية، واقع التخطيط لتهيئة جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي**، العدد 33، ص 152.

(7) كريم بكنام صدقي عبد العزيز، مرجع سابق، ص 3-4.

(8) سعيد صديقي، مرجع سابق، ص 09.

(9) وزارة التعليم العالي السعودية، **الجامعات السعودية على الخارطة الدولية**، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2013، ص 30.

(10) فيليب ألباخ، التصنيفات الدولية للجامعات: إطلالة موسم التصنيف، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد 05، جامعة الملك سعود، الرياض، 2015، ص 10.

(11) سعيد صديقي، مرجع سابق، ص 09- 11.

(12) بسمان الفيصل، التصنيفات الدولية للجامعات وموقف الجامعات العربية، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد 05، جامعة الملك سعود، الرياض، 2015، ص 21.

(13) أحمد ثابت هلال كريم، مرجع سابق، ص 03.

(14) عبد الرحمان بن أحمد صائغ، التصنيفات الدولية للجامعات: تجربة الجامعات السعودية، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد 05، جامعة الملك سعود، الرياض، 2015، ص 32.

(15) محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، مرجع سابق، ص 10.

(16) سعيد صديقي، مرجع سابق، ص 15.

(17) أحمد ثابت هلال كريم، مرجع سابق، ص 04.

(18) طارق قاسمية & إيمان طرابلسي، مرجع سابق، ص 07.

(*)العلوم الزراعية، علم الأحياء والكيمياء الحيوية، الطب السريري، علم الحاسوب، الايكولوجيا، الاقتصاد والأعمال، الهندسة، المناعة، علم الأرض، علوم المادة، الرياضيات، علم الأحياء المجهرية، علم الأحياء الخلوي وعلم الوراثة، علم الأعصاب، علم العقاقير، الفيزياء، علم النفس والطب النفسي، علم النبات والحيوان، العلوم الاجتماعية، علوم الفضاء.

(19) طارق قاسمية & إيمان طرابلسي، مرجع سابق، ص 08.

(20) كريم بكنام صدقي عبد العزيز، مرجع سابق، ص 04.

(21) عبد الرحمان بن أحمد صائغ، مرجع سابق، ص 27.

(22) طارق قاسمية & إيمان طرابلسي، مرجع سابق، ص 04.

(23) عدي عطا حمادي، **نظرة إلى معايير تصنيف الجامعات في العالم**، http://www.researchgate.net/publication/1، 03 أوت 2015، ص 05.

(24) وزارة التعليم العالي السعودية، مرجع سابق، ص 12.

(25) عبد الرحمان بن أحمد صائغ، مرجع سابق، ص 27-28.

(26) وزارة التعليم العالي السعودية، مرجع سابق، ص 12.

(27) عدي عطا حمادي، مرجع سابق، ص 11 .

(28) عبد الرحمان بن أحمد صائغ، مرجع سابق، ص 26-27.

(29) طارق قاسمية & إيمان طرابلسي، مرجع سابق، ص 11.

(30) وزارة التعليم العالي السعودية، مرجع سابق، ص 24.

(31) طارق قاسمية & إيمان طرابلسي، مرجع سابق، ص 09-10.

(32) نايف عبد الله اللهيبي وعلي حسين حورية، مرجع سابق، ص 156.

(33) حيدر نعمة بخيت، التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والعراقية منها، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 20، ص 13.

(34) وزارة التعليم العالي السعودية، مرجع سابق، ص25- 26.

(35) نايف عبد الله اللهيبي وعلي حسين حورية، مرجع سابق، ص 156.

(36) وزارة التعليم العالي السعودية، مرجع سابق، ص 18.

(37) وزارة التعليم العالي السعودية، مرجع سابق، ص 16-18.

(38) كريم بكنام صدقي عبد العزيز، مرجع سابق، ص 14.

(39) وزارة التعليم العالي السعودية، مرجع سابق، ص 17.